دور الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات في دعم المشاريع الزراعية إقليم البطحاء نموذجاً ٢٠١٦م - ٢٠٢١م

د. ناصر النائي أدم

مدرس الاقتصاد التطبيقي والمالية العامة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة أنجمينا– تشاد

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان دور الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات في دعم المشاريع الزراعية، وبصفة خاصة المشاريع الزراعية بإقليم البطحاء.

وتكمن أهميه هذه الدراسة، من أهمية دراسة الموضوع نفسه، الذي يتناول دور الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات في دعم المشاريع الزراعية، ومعلوم مدى أهمية المشاريع الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أن هيأ لها المناخ الملائم لاسيما من حيث التمويل، مما يستدعي ضرورة معرفه هل تم لها ذلك، من خلال الدراسة والتقييم لأحد أهم الهيئات التي أنشأتها الدولة لهذا الغرض.

وتكمن مشكلة الدراسة في قلة الاهتمام من جانب الدولة التشادية بقطاع المشاريع الزراعية رغم أهميته من جهة، وضعف الهيئات التي أقيمت مؤخراً بغرض دعم هذه المشاريع الزراعية من جهة أخرى، زد على ذلك أن هناك ندرة في الدراسات المرتبطة بالموضوع في تشاد، إضافة إلى قصورها وعدم اكتمالها في تحديد درجة كفاءة هيئات التمويل الحكومية وقدرتها على دعم وتنمية قطاع المشاريع الزراعية، من هنا تبرز مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي: وهو ما مدي أهمية دور الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات في دعم المشاريع الزراعية لإقليم البطحاء؟

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات إضافة إلى المنهج الاستقرائي، من اجل تقييم دور الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات في دعم المشاريع الزراعية.

ولتحقيق هدف الدراسة، تم تقسيمها بعد مقدمة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، اشتملت على مجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، المشاريع الزراعية، إقليم البطحاء، الدعم المالي، التنمية الزراعية.

(ISSN: 2536 - 9555)

Abstract:

The main aim of this study is to clarify the role of the General Administration for the Promotion of Microfinance and Contract validation in supporting agricultural projects, particularly agricultural projects in the Batha region.

The importance of this study lies in the importance of studying the subject itself, which deals with the role of the General Administration for the Promotion of Microfinance and Contract validation in supporting agricultural projects, and we know that agricultural projects are important in achieving economic and social development, if the right environment is created for them, particularly in terms of financing, which calls for the need to know has this objective been achieved through the study and evaluation of one of the most important bodies created by the state for this purpose?

The problem with the study lies in the Chadian government's lack of interest in the agricultural projects sector, despite its importance, on the one hand, and the weakness of the organizations recently created to support these agricultural projects, on the other. On the other hand, there is a scarcity of studies related to the subject in Chad, in addition to their gaps and incompleteness. Government funding institutions and their capacity to support and develop the agricultural project sector. Thus, the study's problematic is posed in the following main question: How important is the role of the General Administration for the Promotion of Microfinance and Contract validation in supporting agricultural projects in the Batha region?

The study used the descriptive analytical method for data collection and analysis, in addition to the inductive method, to assess the role of the General Administration for the Promotion of Microfinance and Contract validation in supporting agricultural projects.

To achieve the study's objective, it was divided after an introduction into three sections and a conclusion, which included a set of findings and recommendations.

Keywords: General Administration for the Promotion of Microfinance and Contract validation, agricultural projects, Batha Region, financial support, agricultural development.

مقدمة:

تمكنت المشاريع الزراعية في كثير من الدول النامية، من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظروف مماثلة لواقع الاقتصاد التشادي، من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتقليص معدلات البطالة، وتحسين مستوى المعيشة، مما جعل الاهتمام بها أمراً ضرورياً في ظل ضعف وهشاشة الاقتصاد التشادي حالياً، الأمر الذي دفع الدولة التشادية إلى تبني عدد من البرامج الوطنية (صناديق وهيئات للتمويل) لدعم وتنمية هذا القطاع الحيوي، وتعد الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، من الهيئات الوطنية ذات الأهمية التي أقيمت لهذا الغرض، حيث قامت بتقديم الدعم المالي للعديد من المشاريع الزراعية في جميع الأقاليم التشادية، لاسيما إقليم البطحاء لأهميته جغرافياً من ناحية (يقع في وسط تشاد، وتحيط به (٧) أقاليم يشكل بينها حلقة وصل)، وسياسياً واقتصادياً لأنه الإقليم الأكبر من حيث توطن السكان، ومن حيث حجم الثروة الحيوانية، ومن حيث وفرة مساحة المراعي والأراضي الخصبة من ناحية أخرى.

أهمية الدراسة: تكمن أهميه هذه الدراسة، من أهمية دراسة الموضوع نفسه، الذي يتناول دور الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات في دعم المشاريع الزراعية، ومعلوم مدى أهمية المشاريع الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أن هيأ لها المناخ الملائم لاسيما من حيث التمويل (عدم حصول المشاريع الزراعية على الخدمات المالية الريفية، يحد من قدرة أصحابها على زيادة دخلهم أو تحسين الإنتاجية)، مما يستدعي ضرورة معرفه هل تم لها ذلك أم لا، من خلال الدراسة والتقييم لأحد أهم الهيئات التي أنشأتها الدولة لهذا الغرض.

هدف الدراسة: للدراسة هدف رئيسي وأهداف أخرى فرعية كما يلي:

الهدف الرئيسي: يتناول دور الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات في دعم المشاريع الزراعية.

الأهداف الفرعية:

١. بيان دواعي الاهتمام بالمشاريع الزراعية.
٢. معرفة أنواع المشاريع الزراعية التي تم تمويلها في إقليم البطحاء، وأماكن توطنها.
٣. بيان دور الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات في دعم المشاريع الزراعية.

(ISSN: 2536 - 9555)

٤. الوصول إلى المساهمة التي قدمتها الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، من دعم للمشاريع الزراعية لإقليم البطحاء، خلال فترة الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في قلة الاهتمام من جانب الدولة التشادية بقطاع المشاريع الزراعية رغم أهميته من جهة، وضعف الهيئات التي أقيمت مؤخراً بغرض دعم هذه المشاريع الزراعية من جهة أخرى، زد على ذلك أن هناك ندرة في الدراسات المرتبطة بالموضوع في تشاد، إضافة إلى قصورها وعدم اكتمالها في تحديد درجة كفاءة هيئات التمويل الحكومية وقدرتها على دعم وتنمية قطاع المشاريع الزراعية، من هنا تبرز مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي: وهو ما مدي أهمية دور الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات في دعم المشاريع الزراعية لإقليم البطحاء؟ **وتتفرع منه بعض الأسئلة الفرعية على النحو التالي:**

١. ما هي دواعي الاهتمام بالمشاريع الزراعية؟
٢. هل ساهم الدعم المادي للمشاريع الزراعية في تنمية إقليم البطحاء؟
٣. هل للإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات دور ايجابي في نجاح المشاريع الزراعية بإقليم البطحاء؟
٤. هل ساهمت الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات بدعمها للمشاريع الزراعية في إقليم البطحاء، في تقليل معدلات البطالة خلال فترة الدراسة؟

فروض الدراسة: قامت الدراسة على أربعة فرضيات على النحو التالي:

١. إن المشاريع الزراعية في إقليم البطحاء تعاني من نقص في الدعم المالي.
٢. إن الدعم المالي للمشاريع الزراعية يساهم في تنمية إقليم البطحاء.
٣. للإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، دور ايجابي في نجاح المشاريع الزراعية بإقليم البطحاء.
٤. تساهم الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، من خلال دعمها للمشاريع الزراعية، في تقليل معدلات البطالة في إقليم البطحاء.

حدود الدراسة: للدراسة حدود موضوعية، ومكانية، وزمنية على النحو التالي:

الحدود الموضوعية: دور الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات في دعم المشاريع الزراعية.

الحدود المكانية: إقليم البطحاء– تشاد.

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة من العام ٢٠١٦م الذي التي شهد بداية الأزمة المالية في تشاد، وحتى العام ٢٠٢١م الذي شهد رفع تشاد للقيود التقشفية بنسبة ١٠٠%.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات إضافة إلى المنهج الاستقرائي، من اجل تقييم دور الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات في دعم المشاريع الزراعية في إقليم البطحاء.

تقسيم الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة بعد مقدمة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول بالدراسة إقليم البطحاء والمشاريع الزراعية، في حين تناول المبحث الثاني نماذج للتمويل الذي قدمته الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات للمشاريع الزراعية لإقليم البطحاء، أما المبحث الثالث فقد تناول منهجية الدراسة وتحليل البيانات واثبات الفرضيات، ثم الخاتمة واشتملت على مجموعة من النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

إقليم البطحاء والمشاريع الزراعية

يتناول هذا المبحث بالدراسة إقليم البطحاء والمشاريع الزراعية، من خلال بيان وتحليل عدد من العناصر منها: الخصائص الجغرافية لإقليم البطحاء، والريف في إقليم البطحاء، والموارد الأساسية والإنتاج الزراعي لإقليم البطحاء، ودواعي الاهتمام بالمشاريع الزراعية لإقليم البطحاء، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: **الخصائص الجغرافية لإقليم البطحاء**: يمكن بيان ذلك على النحو التالي:

١. **الموقع الفلكي:** يقع إقليم البطحاء بين دائرتي عرض (١٢°)، و(١٦°) شمالاً وبين خطي طول (١٧°)، و(٢٠°) شرقاً[١].

[١] المركز الوطني لدعم البحوث والتنمية، التقرير السنوي لعام ٢٠٢١م، أنجمينا، ٢٠٢٢م، ص١٨.

(ISSN: 2536 - 9555)

٢. **الموقع الجغرافي:** يقع إقليم البطحاء في الجزء الأوسط لجمهورية تشاد (يحده سبعة أقاليم تشكل دائرة يقع إقليم البطحاء في مركزها) على ارتفاع (٣٥٢) متراً فوق سطح البحر، وعلى بعد (٤١٨) كيلو متراً شرق مدينة أنجمينا عاصمة جمهورية تشاد، يحده من جهة الشمال إقليم بوركو، ومن جهة الجنوب إقليم قيرا، ومن جهة الجنوب الشرقي إقليم سيلا، ومن جهة الجنوب الغربي إقليم حجر لميس، ومن جهة الشرق إقليم وداي، وإقليم وادي فيرا، أما من جهة الغرب فيحده إقليم بحر الغزال[٢]، انظر الخريطة رقم (١).

خريطة رقم (١) تبين التقسيم الإداري لجمهورية تشاد

المصدر: وزارة الداخلية وتقسيم الأراضي، التقسيم الإداري لجمهورية تشاد، أنجمينا، ٢٠٢٢م.

من خلال الخريطة رقم (١) يتضح مدى أهمية إقليم البطحاء لجمهورية تشاد، الذي يعد حلقة الوصل بين كافة أقاليم تشاد، ومدى أهميته للتبادل التجاري الداخلي.

٣. **المساحة:** يشغل إقليم البطحاء مساحة تقدر بنحو (٨٨.٨٠٠) الف كيلو متراً مربعاً، تمثل نحو ٧% من جملة مساحة تشاد البالغة نحو (١.٢٨٤.٠٠٠) كيلو متر

[٢] معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، التقرير السنوي لعام ٢٠٢١م، أنجمينا، ٢٠٢٢م، ص ٢١.

مربعاً، ويقدر معدل النمو الديموغرافي له بنحو ٣.٤% (يقدر معدل النمو الديموغرافي لجمهورية تشاد بنحو ٣.٦%)[٣].

ثانياً: الريف في إقليم البطحاء:

يختلف معنى الريف من مكان إلى آخر بسبب قلة الكثافة السكانية أو بسبب الطابع الزراعي للمنطقة أو هي جميع المناطق التي تقع خارج حزام المدن، بغض النظر عن ما إذا كانت هذه المناطق ذات نشاط زراعي أم لا[٤]، ولا يوجد تعريف متفق عليه لكلمة الريف على المستوى الدولي يمكن تطبيقه على جميع الدول، غير أن حجم المكان أو أصغر تقسيم مدني في بلد ما يبقي المعنى المتعارف عليه أكثر من غيره، وبالتالي غالباً ما يتم تعريف المناطق الحضرية باعتبارها أماكن ذات كثافة سكانية تبلغ أو تتجاوز (٢٠٠٠) نسمة، في حين أن المناطق الريفية هي أماكن يقل فيها عدد السكان عن (٢٠٠٠) نسمة[٥].

يبلغ عدد سكان إقليم البطحاء وفقا للتقرير العالمي للسكان لعام ٢٠٢١م، (٥٢٧.٣١٠) الف نسمة، نحو ٤% من سكان تشاد البالغ عددهم (١٥) مليون نسمة، وتبلغ الكثافة السكانية له نحو (٦) نسمة لكل كلم^{٢} (تبلغ الكثافة السكانية لجمهورية تشاد (٨.٨) نسمة لكل كلم^{٢})، ويبلغ جملة حجم الأسر نحو (١٠٣.٢١٦) الف أسرة بمتوسط للأسرة الواحدة (٥.١) فرد في المناطق الريفية، و(٥.٩) فرد في المناطق الحضرية، ويعيش نحو (٩٠.٦%) من جملة السكان بإقليم البطحاء نمط الاستقرار الريفي والبداوة والترحال[٦].

---

[٣] أمين إسماعيل بركة، النشاط الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية بإقليم البطحة– جمهورية تشاد، المنوفية، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، المجلد ٣٣، العدد رقم ٢يوليو ٢٠٢٢م، ص ٧.

[٤] إبراهيم عبد الخالق، تنمية المجتمع المحلي، القاهرة، دار المستقبل العربي، ٢٠١٨م، ص١٥٠.

[٥] مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٧، التقرير الرابع، البند الرابع من جدول الأعمال، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٨م، ص ١٠.

[٦] أمين إسماعيل بركة، النشاط الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية بإقليم البطحة، مرجع سبق ذكره، ص ٩.

(ISSN: 2536 - 9555)

وتبلغ نسبة الأيدي العاملة في الإقليم نحو ٥% من جملة الأيدي العاملة في تشاد، ٩٠% منهم يعمل في مجالي الزراعة والرعي، وتمثل الزراعة بمفردها نسبة ٦٥% من جملة الأيدي العاملة في الإقليم.

وبما أن تشاد تعد من أفقر الدول في العالم، حيث احتلت المرتبة (١٨٧) من (١٨٩) دولة بحسب مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٢١م[٧]، وتصل نسبة البطالة فيها أكثر من ٣٧% من مجموع القوى العاملة، يمثل المجتمع الريفي النسبة الأكبر منها (تبلغ نسبة البطالة في إقليم البطحاء ٣٩.٥% من مجموع القوى العاملة في الإقليم)، وهي نسبة تعد كبيرة نسبياً، إذا ما علمنا أن المجتمع التشادي، تجاوزت نسبة الفقر فيه نسبة الـ ٦٥% بنهاية عام ٢٠٢١م، وأن نحو ٧٥% من هذه النسبة تقع في الأوساط الريفية (تبلغ نسبة الفقر في إقليم البطحاء نحو ٦٠%)[٨].

لذلك يعتبر القطاع غير الرسمي مصدراً هاماً لكثير من الباحثين عن العمل في المجتمع الريفي، بغض النظر عن المساوئ التي تنجم عنه، ويقدر عدد العاملين في هذا القطاع في تشاد بنحو (٢٦٨٠٤٥٥) عامل، يتواجد منهم في الأوساط الريفية (١٩٢٩٩٢٧) عامل أي بنسبة ٧٢% (يتواجد منهم في إقليم البطحاء (٧٧١٩٧) عامل بنسبة ٤%)[٩].

ووفقاً للبيانات الواردة من المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، فإن هناك (٤٠٢٨٠٥) وحدة اقتصادية غير رسمية في تشاد، أي ما يقارب ١٢ ضعف عدد الوحدات العاملة في القطاع الرسمي، تتمركز أغلب هذه الوحدات في الأوساط الريفية، حيث يبلغ عددها (٣٠٢١٠٦) وحدة بنسبة تقارب ٧٥%[١٠] (يقع نحو ٣% منها في إقليم البطحاء (٩٠٦٣) وحدة)؛ ويعزى ذلك إلى أن أغلب الأنشطة

---

[7] Rapport sure développement humain de 2021, du PNUD, N'Djamena, 2021, p100.

[٨] وزارة التجارة، التقرير السنوي لعام ٢٠٢١م، أنجمينا، ٢٠٢٢م. ص ٦٠.

[٩] معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، التقرير السنوي لعام ٢٠٢١م، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

[١٠] المرجع نفسه، ص ٣٢.

التي يقوم بها سكان الريف ومنهم سكان إقليم البطحاء هي أنشطة تتسم بأنها منزلية: كتربية الدواجن والزراعة والرعي والصيد.....الخ.

ثالثاً: الموارد الأساسية والإنتاج الزراعي لإقليم البطحاء:

يملك إقليم البطحاء، موارد طبيعية ضخمة منها (١.٦) مليون هكتار من الأراضي الزراعية، منها (٣٠٠) الف هكتار قابلة للري بأسهل الطرق، كما يملك موارد مائية جوفية وسطحية ضخمة تتراوح كميتها ما بين (١٢) مليار و(١٨) مليار ملم^{3}، وتعد الزراعة الحرفة الأولى لغالب سكان المناطق الريفية في إقليم البطحاء، وتعد الحبوب الغذاء الرئيس للغالبية العظمى من سكان الإقليم، ومن أكثر الزراعات المتوفرة في الإقليم كل من: الدخن، والذرة الرفيعة، والذرة الشامية، والأرز، واللوبيا، والسم سم، والفول السوداني، فضلاً عن الزراعات الأخرى(١١).

كما أن إنتاج الإقليم من الصمغ العربي، يضعه ضمن أوائل الأقاليم التشادية المنتجة والمصدرة له، حيث تبلغ مساحة شجر الشهاب المزروعة (المنتجة للصمغ العربي) قرابة (٢٣) ألف كم^{2}، ويأتي الرعي وتربية الماشية كحرفة ثانية بعد الزراعة، حيث تقدر الثروة الحيوانية في إقليم البطحاء بكل مكوناتها بنحو (٥) مليون رأس من الماشية، حيث تغطي المراعي الطبيعية أغلب مساحة الإقليم بنحو (١.١) مليون هكتار(١٢).

أما عن إنتاج الأسماك في الإقليم، فهناك نحو (٢٠) نوعاً من الأسماك في الإقليم تحظى بأهمية تجارية من بين (٥٠) نوعاً يتم إنتاج أغلبها من منطقتي (بحيرة الفتري والبطحة). وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة يمكن الوثوق بها عن حجم الكميات المنتجة من الأسماك في الإقليم، والكميات المستهلكة منه محلياً أو المصدرة، إلا أن بعض المصادر تشير إلى أن إنتاج الإقليم السنوي من الأسماك، يتراوح ما بين (٢٥) ألف طن إلى (٤٠) ألف طن(١٣).

---

(١١) أمين إسماعيل بركة، النشاط الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية بإقليم البطحة، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

(12) Documents du PNSA, 2021, N'djamena. P90.

(13) Rapport sure développement humain de 2021, du PNUD ,op.cit.p.120.

(ISSN: 2536 - 9555)

رابعاً: دواعي الاهتمام بالمشاريع الزراعية لإقليم البطحاء:

يمكن تعريف المشروع بأنه نشاط مقيد بزمن محدد، يتم القيام به من اجل تقديم منتج أو خدمة لتحقيق هدف معين، وقد يكون المشروع زراعي أو صناعي أو سياحي أو خدمي وقد يكون مشروعا كبيراً أو مشروعاً صغيراً أو متوسط الحجم وقد يكون مشروعا محلياً أو مشروعاً قومياً أو مشروعاً دولياً، ويقصد بالمشاريع الزراعية في هذه الدراسة تلك المشاريع الزراعية الصغيرة التابعة للقطاع الخاص، حيث تلعب هذه المشاريع الزراعية الصغيرة دوراً بارزاً وهاماً في تطوير كافة جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليم البطحاء، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

أ: الأهمية الاقتصادية للمشاريع الزراعية:

١. تخفض من حدة البطالة؛ حيث توفر المشاريع الزراعية الصغيرة فرص عمل لعدد كبير من العمال (لاسيما أصحاب الخبرات المحدودة) مما يقلل أو يحد من نسب البطالة.
٢. تقوم بتوفير النقد الأجنبي؛ سواء من جانب الحد من الواردات الزراعية وتوفير النقد الأجنبي المخصص لها، أو من خلال زيادة النقد الأجنبي عن طريق الصادرات الزراعية.
٣. تولد المشاريع الزراعية فرص استثمارية لمشاريع أخرى يحتاج إليها المجتمع؛ ما كانت لتتواجد لولا وجود هذه المشاريع الزراعية.
٤. تولد المشاريع الزراعية قيمة مضافة للموارد والثروات الوطنية، مما يقلل من حدة الفقر.
٥. توفر المشاريع الزراعية الأمن الغذائي للدولة، فضلاً عن تحقيقها للاكتفاء الذاتي.
٦. تقوم المشاريع الزراعية بتنمية القطاع الصناعي؛ عن طريق إمداد الصناعات المختلفة بالمادة الخام التي تقوم عليها العديد من الصناعات.

ب: الأهمية الاجتماعية للمشاريع الزراعية:

١. تؤدي المشاريع الزراعية إلى ارتفاع نسبة المشاركة الشعبية في الاقتصاد الوطني؛ فالمشاريع الزراعية تساهم في توسيع قاعدة الملكية وتوزيع الثروات، وذلك عن طريق

قدرتها على تحويل مدخرات القطاع العائلي، نحو الإنتاج الزراعي بدل من الاستهلاك أو الاكتناز، لاسيما في المناطق الريفية.

٢. تحقق المشاريع الزراعية التوظيف الأمثل للموارد البشرية؛ حيث تكمن الثروة الحقيقية للمجتمع في القوى البشرية العاملة، وتعتبر المشاريع الزراعية أساس الاستثمار لهذه الطاقات وتنمية مهارتهم وتوجيهها بما يخدم أهداف المجتمع.

٣. تحقق المشاريع الزراعية الاستقرار الاجتماعي؛ فالمشاريع الزراعية لها دوراً كبيراً وفاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع ككل، حيث تسهم في إتاحة المزيد من فرص العمل، الأمر الذي يؤدي إلى إشباع حاجات الفرد والمجتمع وضمان ارتفاع الدخول، بما يحقق الكفاية لأفراد المجتمع ككل.

٤. تحقق المشاريع الزراعية التوازن بين الريف والمدن، حيث تستأثر المدن والمراكز الحضارية بالنصيب الأوفر من مشاريع التنمية في الإقليم، وقد نتج عن ذلك وجود تباين واضح بين مستويات التنمية في المدن والريف، ومما لا شك فيه أن المشاريع الزراعية والاهتمام بها سيؤدي إلى تنفيذ العديد من المشاريع التنموية في المناطق الريفية، مما يساهم في العمل على تحقيق التوازن التنموي بين الريف والمدن.

المبحث الثاني

نماذج للتمويل الذي قدمته الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات للمشاريع الزراعية لإقليم البطحاء

يعود تاريخ التمويل الأصغر في تشاد إلى القانون الذي أصدره التجمع الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا رقم COBAC/UMAC/CEMAC/02/01 في ابريل ٢٠٠٢م، الذي ينظم أنشطة القروض الصغيرة في دول التجمع، ليصبح ساري المفعول بدءاً من يوم ١٣ ابريل ٢٠٠٢م[١٤]، من ثم قامت تشاد بإنشاء خلية فنية مكلفة بمؤسسات القروض الصغيرة بقرار من وزارة المالية والميزانية رقم ٢٩٣ لعام ٢٠٠٢م في ٢٠٠٢/١١/١٣م، ثم أنشأت وزارة التضامن والقروض في ١٨ أغسطس ٢٠٠٦م، والتي أخذت بعد ذلك اسم وزارة تنمية الجمعيات والقروض الصغيرة والمكافحة ضد الفقر،

[١٤] الوزارة المكلفة بتمويل المشاريع الصغيرة والمكافحة ضد الفقر، الإستراتيجية الوطنية لتمويل المشاريع الصغيرة ٢٠٠٩/٢٠١٣م، أنجمينا، يونيو ٢٠٠٩م، ص٥٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

بمرسوم رقم ٢٢٩ بتاريخ ٥ مارس ٢٠٠٧م ثم تغير الاسم مرة أخرى إلى الوزارة المكلفة بالقروض الصغيرة والمكافحة ضد الفقر بمرسوم رقم ٦٢٠ بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٠٩م، ثم إلى وزارة القروض الصغيرة المكلفة بترقية المرأة والشباب بمرسوم رقم ٤٣ بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٢م، ومن ثم ضم الوزارة إلى وزارة المالية والميزانية وسميت بالإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، في عام ٢٠١٤م وذلك وفقا للمرسوم رقم N^{O}1312/PR/PM/MFB/2014 الخاص بتنظيم الهيكل الإداري لوزارة المالية والميزانية[١٥].

أولاً: الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات: تتبع الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات وزارة المالية والميزانية، وفقاً لتنظيم الهيكل الإداري للوزارة، ويرئسها مدير عام ويعاونه مدير عام نائب، وتضم أربع إدارات يترأس كل منها مدير على النحو الآتي:

- إدارة التمويل الأصغر.
- إدارة الدراسات والتدريب ومتابعة التقييم.
- إدارة مقاولة النساء والشباب.
- إدارة الإعلام والاستراتيجيات.

وتتمثل مهامها في الآتي[١٦]:

- تصوير وتنسيق سياسات الحكومة فيما يتعلق بالتمويل والمقاولة النسائية والشباب.
- رصد ومراقبة تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر.
- مراقبة وتنسيق نشاطات المشاريع والبرامج العاملة تحت إشراف الوزارة.
- تطوير الشراكة في قطاع التمويل الأصغر والمقاولات.
- تنشيط الإدارة الفنية والسهر على حسن سير عملها.

---

[١٥] الأمانة العامة للحكومة، الهيكل الإداري لوزارة المالية والميزانية، أنجمينا، ٢٠١٤م، ص١٣٩.

[١٦] **تقرير الأمانة العامة للحكومة**، الهيكل الإداري لوزارة المالية والميزانية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠.

ثانياً: الخدمات التي تقدمها الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات: يمكن تقسيم التمويل الذي تقدمه الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات إلى تمويل مباشر وتمويل غير مباشر وذلك على النحو الآتي:

١. **التمويل المباشر:** هو التمويل الذي يقدم مباشرة من الإدارة العامة، ووفقاً للإجراءات قد يأتي العميل بمشروع جاهز تم دراسته، ويقدمه إلى إدارة التمويل الأصغر، فإذا لم يكن المشروع جاهز يتم تحويله إلى إدارة الدراسات والتدريب ومتابعة التقييم، لدراسته عن طريق موظفيها المكلفين بدراسة وتكوين المشاريع الصغيرة والحرفية، وقيمة القرض الواحد هنا لا تزيد عن (١٠٠) ألف فرنك سيفا وفائدة قدرها ١٠% سنوياً يسدد على أقساط[١٧].

٢. **التمويل غير المباشر:** يتم عبر مؤسسات التمويل الأصغر التي عقدت معها الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات اتفاقية، وذلك في أغسطس عام ٢٠١٣م، تم بمقتضاها تحويل نظام منح القروض الصغيرة، من نظام التمويل المباشر إلى نظام التمويل غير المباشر بدءاً من العام ٢٠١٤م، حيث تعطي نوعين من القروض:

القرض الأول: هو القرض المتفق عليه مع الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات وهو محدد ما بين (١٠٠) ألف فرنك سيفا إلى واحد مليون فرنك سيفا وذلك بفائدة ١٠% سنوياً، تحصل الدولة منها على ١.٥%، والنسبة الباقية ٨.٥% تحصل عليها مؤسسات التمويل الأصغر.

القرض الثاني: هو القرض الذي يتم تمويله من قبل مؤسسات التمويل الأصغر مباشرة إلى عملائها وهو محدد ما بين (٢٥٠) ألف فرنك سيفا إلى (٥) مليون فرنك سيفا وذلك بفائدة ٢٤% سنوياً[١٨].

ثالثاً: نماذج بعض المشاريع الزراعية التي تم تمويلها في إقليم البطحاء: تم أخذ عينة بصورة عشوائية (من الملفات الخاصة بالمشاريع الزراعية الصغيرة التي تم تمويلها في إقليم البطحاء، من قبل الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات

---

[١٧] وزارة المالية والميزانية، **التقرير السنوي** ٢٠١٣/٢٠١٤م، أنجمينا، ٢٠١٤م، ص ٥٦.
[١٨] المرجع نفسه، ص ٦٠.

(ISSN: 2536 - 9555)

خلال فترة الدراسة)، تضمنت (٧) ملفات، كل ملف به طلب القرض، وبطاقة عرض المشروع، والبطاقة الشخصية، وقرار الموافقة على المشروع، وشهادة الضمان، وبطاقة السداد، وعقد القرض، وذلك من أجل دراستها لمعرفة نوعية المشروع، وقيمة القرض، وسعر الفائدة المتفق عليه، وفترة السداد، وهل تم سداد القرض وفقاً للفترة المتفق عليها أم لا؟.

وفيما يلي عرض لهذه المشاريع على النحو الآتي[١٩]:

١. **مشروع بيع الأسماك:** عبارة عن مشروع تجاري لبيع الأسماك تملكه (٠٦) نساء متضامنات، ومقره سوق جنغرو، بمحافظة جنغرو، إقليم البطحاء، ويهدف المشروع إلى تحسين المستوى المعيشي للنساء المشتركات في المشروع.

وقد تمت الموافقة على إقراض المشروع في ٠١ فبراير ٢٠١٧م بمبلغ (١) مليون فرنك سيفا، بفائدة ١٠% سنوياً لمدة (١٢) شهر، على أن يتم سداد القرض على (١٠) أقساط متساوية، مع الحصول على فترة سماح شهرين؛ وقد تم السداد وفقاً للمواعيد المقررة.

٢. **مشروع تجارة الفول السوداني:** هو عبارة عن مشروع تجاري تشاركي تملكه (٤) نساء متضامنات، ومقره سوق دب دب بمحافظة دب دب، إقليم البطحاء، ويهدف المشروع إلى تخفيض حدة الفقر من خلال ترقية المرأة اقتصادياً.

وقد تمت الموافقة على إقراض المشروع في ٠٢ يناير ٢٠٢١م بمبلغ (١) مليون فرنك سيفا، بفائدة ١٠% سنوياً لمدة (١٢) شهر، على أن يتم سداد القرض على (١٠) أقساط متساوية، مع فترة سماح شهرين؛ وقد تم السداد وفقاً للمواعيد المقررة.

٣. **مشروع بيع المواد الغذائية:** هو عبارة عن مشروع تجاري لبيع المواد الغذائية، تملكه (٣) نساء متضامنات، ومقره سوق أم ساق، بمحافظة أم ساق، إقليم البطحاء، ويهدف المشروع إلى تحسين المستوى المعيشي للنساء المشتركات في المشروع.

وقد تمت الموافقة على إقراض المشروع في ٠٣ فبراير ٢٠٢٠م مبلغ (٢) مليون فرنك سيفا، بفائدة ٢٤% سنوياً لمدة (١٢) شهر، على أن يتم سداد القرض على (١٠)

---

[١٩] تم الحصول على كافة المعلومات من الملفات الخاصة بالمستفيدين من التمويل، الموجودة في أرشيف الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات.

أقساط متساوية، مع الحصول على فترة سماح شهرين؛ وقد تم السداد وفقاً للمواعيد المقررة.

٤. **مشروع تجارة الأسماك:** هو عبارة عن مشروع لتجارة الأسماك تملكه (٠٤) أفراد، ومقره سوق أم حجر بمحافظة أم حجر، إقليم البطحاء، ويهدف المشروع إلى تحسين المستوى المعيشي، وتخفيض حدة الفقر.

وقد تمت الموافقة على إقراض المشروع في ٩ مايو ٢٠١٦م مبلغ (٥٠٠) الف فرنك سيفا، بفائدة ١٠% سنوياً لمدة (٨) أشهر، على أن يتم سداد القرض على (٦) أقساط متساوية، مع الحصول على فترة سماح شهرين؛ وقد تم السداد وفقاً للمواعيد المقررة.

٥. **مشروع بيع الحبوب والغلال:** هو عبارة عن مشروع تجاري تملكه (٦) نساء متضامنات، ومقره سوق أم حجر بمحافظة أم حجر، إقليم البطحاء، ويهدف المشروع إلى تحسين المستوى المعيشي للنساء الأعضاء في المشروع، والحد من حدة الفقر.

وقد تمت الموافقة على إقراض المشروع في ٢٠ مايو ٢٠١٧م بمبلغ (٤) مليون فرنك سيفا، بفائدة ٢٤% سنوياً لمدة (١٢) شهر، على أن يتم سداد القرض على (٥) أقساط متساوية، مع فترة سماح شهرين؛ وقد تم السداد وفقاً للمواعيد المقررة.

٦. **مشروع تجارة الأرز:** هو عبارة عن مشروع لتجارة الأرز تملكه (٨) نساء متضامنات، ومقره سوق آتيا بمحافظة آتيا، إقليم البطحاء، ويهدف المشروع إلى تحسين المستوى المعيشي للنساء المشاركات في المشروع، ومن اجل ترقية المرأة اقتصادياً.

وقد تمت الموافقة على إقراض المشروع في ١٠ أكتوبر ٢٠١٦م بمبلغ (٣) مليون فرنك سيفا، بفائدة ٢٤% سنوياً لمدة (١٢) شهر، على أن يتم سداد القرض على (١٠) أقساط متساوية، مع الحصول على فترة سماح شهرين؛ وقد تم السداد وفقاً للمواعيد المقررة.

٧. **مشروع تجارة الدخن:** هو عبارة عن مشروع تجاري لتجارة غلة الدخن، تملكه (٣) نساء متضامنات، ومقره سوق أم حجر بمحافظة أم حجر، إقليم البطحاء، ويهدف المشروع إلى تخفيض حدة الفقر، وترقية المرأة اقتصادياً.

(ISSN: 2536 - 9555)

وقد تمت الموافقة على إقراض المشروع في ٨ مايو ٢٠١٧م بمبلغ (١) مليون فرنك سيفا، بفائدة ١٠% سنوياً لمدة (١٢) شهر بما فيها فترة سماح شهرين؛ وقد تم السداد وفقاً للمواعيد المقررة.

رابعاً: مساهمة الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات في دعم المشاريع الزراعية بإقليم البطحاء: يمكن بيان مساهمة الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات في دعم المشاريع الزراعية بإقليم البطحاء، من خلال الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١)

عدد المشاريع الزراعية التي مولت من قبل الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات في إقليم البطحاء (٢٠١٦م –٢٠٢١م)

السنة	عدد المشاريع	نوع الملكية	عمل مباشر		
			رجال	نساء	مج
٢٠١٦م	٣٥	جماعية	٤٠	١٠٠	١٤٠
٢٠١٧م	٣٨	جماعية	٥٤	١٠٦	١٦٠
٢٠١٨م	---	---	---	---	---
٢٠١٩م	٤٢	جماعية	٦٠	١١٥	١٧٥
٢٠٢٠م	٤٠	جماعية	٥٥	١١٠	١٦٥
٢٠٢١م	٤١	جماعية	٥٧	١١٣	١٧٠
المجموع	١٩٦	---	٢٦٦	٥٤٤	٨١٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات لفترة الدراسة.

يتبين من خلال الجدول رقم (١) أن الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، قدمت خلال فترة الدراسة (عدا عام ٢٠١٨م الذي توقف فيه عمل الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات نظراً للإجراءات التقشفية التي انتهجتها الدولة) دعم مالي لعدد (١٩٦) مشروع زراعي بإقليم البطحاء، وأنها أوجدت عدد (٨١٠) وظيفة بشكل مباشر (٢٦٦ رجل بنسبة ٣٢.٨٤%، و٥٤٤ امرأة بنسبة ٦٧.١٦%)، مما يمكننا معه القول: إن الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، ساهمت من خلال

دعمها للمشاريع الزراعية بإقليم البطحاء، في استقطاب فئات المجتمع من الجنسين، مما قلل من معدلات البطالة.

خامساً: الاستنتاج والتحليل: يتضح من خلال ما سبق، أن المشاريع الزراعية التي تم تمويلها من قبل الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، في إقليم البطحاء خلال فترة الدراسة، بلغ عددها (١٩٦) مشروع زراعي يمثل ٧% من مجموع المشاريع الزراعية التي تم تمويلها في كافة الأقاليم التشادية البالغ عددها (٢٨٠٠) مشروع زراعي.

كما بلغت قيمة تمويل المشاريع الزراعية خلال فترة الدراسة، مبلغ قدره (٣٨٠) مليون فرنك سيفا، بنسبة ٧.٦% من إجمالي مبالغ التمويل الكلية البالغة (٥٠٠٠) مليون فرنك سيفا، كذلك تم توفير عدد (٨١٠) فرصة عمل مباشرة بنسبة ٥.٤% من العدد الكلي الذي وفره التمويل في كافة الأقاليم التشادية البالغ (١٥٠٠٠) فرصة عمل مباشرة خلال فترة الدراسة[٢٠].

وخلصت الدراسة إلى أن المشاريع الزراعية التي مولت في إقليم البطحاء، اشتمل على مجموعة من السمات على النحو التالي:

- إن غالب هذه المشاريع الزراعية التي تم تمويلها، تقع في الأوساط الحضرية في الإقليم وليس الأوساط الريفية الأكثر احتياجاً.
- إن جل المشاريع الزراعية التي تم تمويلها، كانت عبارة عن مشاريع تجارية، وليس من بينها أي مشروع صناعي أو إنتاجي، وهو ما شجع على سيادة النمط الاستهلاكي، في حين إن المطلوب تشجيع النمط الإنتاجي للإقليم.
- إن جميع المشاريع الزراعية الممولة، عبارة عن مشاريع صغيرة أو متناهية الصغر.
- إن ملكية هذه المشاريع الزراعية التي تم تمويلها، تعود إلى أكثر من فرد، ولم يتم تمويل أي مشاريع زراعية فردية داخل الإقليم.
- إن تمويل هذه المشاريع الزراعية كان يهدف إلى مكافحة الفقر أو رفع مستوى المعيشة.

---

[٢٠] الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، التقرير السنوي لعام ٢٠٢١م، أنجمينا، ٢٠٢٢م، ص ٣٠.

(ISSN: 2536 - 9555)

- إن جل المشاريع الزراعية التي تم استهدافها بالتمويل هي مشاريع تملكها نساء، وكان الهدف من تمويلها، هو ترقية المرأة الريفية اقتصادياً، في حين تم التمويل في الأوساط الحضرية.
- إن غالب المشاريع الزراعية التي تم تمويلها في الإقليم، تم في محافظة أم حجر، وهي منطقة حضرية.
- لم يتم تمويل أي مشروع لزراعة الحبوب أو لتربية الدواجن أو تربية ورعي الماشية، رغم أهمية هذه المشاريع الزراعية لتنمية الإقليم.
- إن كافة المشاريع الزراعية التي تم تمويلها في الإقليم خلال فترة الدراسة، قامت بسداد مبلغ القرض وفوائده، وفقاً لشروط التعاقد وفي الوقت المحدد.

المبحث الثالث
منهجية الدراسة وتحليل البيانات

تم عمل استبيان وفقاً لفرضيات الدراسة كتب باللغتين العربية والفرنسية، شارك في توزيعه طلاب في كل من: جامعة أتيا، وجامعة الملك فيصل، وجامعة ادم بركة (بعد اتخاذ كافة الإجراءات الرسمية، والتصاريح القانونية)، ثم تم تخطيط وإدارة الدراسة على النحو التالي:

أولاً: وصف مجتمع وعينة الدراسة:

١. **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من المستفيدين (أصحاب المشاريع الزراعية في إقليم البطحاء) من القروض الصغيرة الذين تم تمويلهم بواسطة الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات أو مؤسسات التمويل الأصغر المتعاقدة معها لهذا الغرض، لتكون ممثلة لعناصر مجتمع الدراسة.
٢. **عينة الدراسة:** نظراً لحجم المستفيدين وتوزيعهم في الإقليم، تم اختيار عينة من المستفيدين في حالة تجانس في النشاط، ونظراً لصعوبة استقصاء جميع عناصر المجتمع من حيث الوقت والتكلفة وغيرها من الصعوبات التي تكون عائقاً دون القيام بذلك، اعتمدت الدراسة على العينة غير الإجمالية (الميسرة) وفي هذا النوع من العينات لا توجد فرصة معروفة ومتساوية لكل عنصر من عناصر العينة التي تم دراستها[٢١].

[٢١] أوما سيبكاران، طرق البحث في الإدارة، مدخل لبناء المهارات، الرياض، دار المريخ، ٢٠٠٦م، ص ٢٩٥.

واعتمدت الدراسة هذا الأسلوب لتناسبه مع طبيعة مجتمع الدراسة، وقد تم تقسيم المجتمع إلى ثلاثة مستويات (مشاريع متناهية الصغر، مشاريع صغيرة، مشاريع متوسطة) على أن تكون الغالبية العظمى للعينة من مستوى المشاريع الصغيرة كونها الأكثر استفادة وارتباط بموضوع الدراسة من ناحية، ولتسهيل الدراسة الإحصائية من ناحية أخرى، وقد تم اختيار عينة من (٧٥) مستفيد وزعت عليهم الاستبيانات وتم استرداد عدد (٦٠) استبانه، تبين فيما بعد تلف (١٠) استبيانات منهم.

٣. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة على برنامج الجزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليل البيانات، وقد استخدمت الدراسة أساليب إحصائية متنوعة للوصول إلى النتائج وتحقيق أهداف الدراسة، **ومن أهم هذه الأساليب ما يلي:**

- الجداول التكرارية.
- الرسوم البيانية.
- الوسيط.
- الارتباط.
- مربع كاي لمعرفة الفروق بين إجابات أفراد العينة.

ثانياً: معدل استجابات العينة:

تم جمع البيانات من الميدان عن طريق الاستبانه الموجهة للمستفيدين (أصحاب المشاريع الزراعية في إقليم البطحاء) من القروض الصغيرة الذين تم تمويلهم بواسطة الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات أو مؤسسات التمويل الأصغر المتعاقدة معها لهذا الغرض، حيث تم توزيع (٧٥) استبانه، تمكن الباحثون من الحصول على (٦٠) استبانه من جملة الاستبيانات الموزعة، ولم يسترد عدد (١٥) استبانه، بنسبة استرداد بلغت ٨٠%، ومن ثم تم عمل تنظيف للبيانات وكذلك لمعدل الاستجابة، وتبين وجود (١٠) استبيانات أخرى تالفة تم استبعادها، ليصبح عدد الاستبيانات الصالحة (٥٠) استبانه وفقاً للجدول رقم (٢).

(ISSN: 2536 - 9555)

جدول رقم (٢) عدد الاستبيانات الموزعة والمستعادة

م	الجهة	البيان	العدد	النسبة
١	مستفيد	الاستبيانات الموزعة	٧٥	%١٠٠
٢	مستفيد	الاستبيانات المستعادة	٦٠	%٨٠
٣	مستفيد	الاستبيانات غير المستعادة	١٥	%٢٠
٤	مستفيد	الاستبيانات التالفة	١٠	%١٣.٣٣
٥	مستفيد	الاستبيانات الصالحة للتحليل	٥٠	%٦٦.٦٧

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٢م.

يتبين من الجدول رقم (٢) أنه قد تم توزيع عدد (٧٥) استبانه، وهي العينة التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة، الذي شمل المستفيدين (أصحاب المشاريع الزراعية في إقليم البطحاء) من القروض الصغيرة الذين تم تمويلهم بواسطة الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات أو مؤسسات التمويل الأصغر المتعاقدة معها لهذا الغرض، وانه تم استعادة عدد (٦٠) استبانه، بنسبة استعادة بلغت ٨٠%، وتم تنظيف البيانات من خلال استبعاد عدد (١٠) استبيانات أخرى تالفة بنسبة ١٣.٣٣%، لتصبح الاستبيانات الصالحة للتحليل عددها (٥٠) استبانه بنسبة ٦٦.٦٧%، وهي نسبة جيدة تؤدي لتحقيق أغراض الدراسة.

ثالثاً: **اختبار صدق وثبات أداة الدراسة**: تم في هذا الصدد توضيح أساليب اختبار صدق وثبات الأداة المستخدمة في جمع البيانات (الاستبانه) كما يلي:

١. **الصدق الظاهري:** يعبر صدق الاستبانه عن مدى إمكانية اعتمادها كأداة في الدراسة، لقياس ما هو مطلوب قياسه، كما يقصد بالصدق شمول الاستبانه لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل، ووضوح فقراتها ومفرداتها، وخلوها من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة[٢٢].

وبعد الانتهاء من إعداد الصيغة الأولية لمقاييس الدراسة، وحتى يتم التحقق من صدق محتوى الأداة والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة، تم عرضها على مجموعة من

[٢٢] عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، القاهرة، دار النهضة العربية، ط ٤، ٢٠٠٨، ص ٤٩٠.

المختصين بلغ عددهم (٤) من المحكمين في مجال الاقتصاد، والإدارة، والتمويل، وطلب منهم إبداء أرائهم حول أداة الدراسة، ومدى صلاحية الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها، وتقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات يرونها مناسبة.

وبعد أن تم استرجاع الاستبيان من المحكمين، تم الأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي اقترحت عليه، مثل تعديل بعض الفقرات لتصبح أكثر ملائمة، وحذف بعض الفقرات، وتصحيح أخطاء الصياغة اللغوية، وقد تم اعتبار الأخذ بملاحظات المحكمين، وإجراء التعديلات المشار إليها بمثابة الصدق الظاهري وصدق المحتوى للأداة، وبالتالي فان الأداة أصبحت صالحة لقياس ما وضعت من اجله، وعلى هذا الأساس تم تصميم الاستبانه في صورتها النهائية.

٢. **اختبار الثبات:** وهو مقياس للتحقق من دقة الاستبيان المصمم للمجتمع المدروس بشكل جيد أي أن الإجابات التي نحصل عليها من أسئلة الاستبيان تعطينا المعلومات التي وضعت لأجلها الأسئلة، أما ثبات الاستبيان فيعني إننا إذا أعدنا توزيع الاستبيان على عينة أخرى من نفس المجتمع وبنفس حجم العينة فان النتائج بين العينتين ستكون متقاربة ومتساوية باحتمال يساوي معامل الثبات[٢٣].

وهناك عدة طرق للتحقق من صدق وثبات المقياس منها معامل التجزئة النصفية Guttmann Split half ومعامل الفا – كرنباخ Cronbach, Alpha، واللذان يأخذا قيم بين الصفر والواحد الصحيح، فعندما تكون القيمة قريبة من الواحد فإن ذلك يعني أن الاستبيان صادق وممثل جيد للمجتمع المدروس، والعكس صحيح، والجدول رقم (٣) يوضح نتائج اختبار الثبات والصدق الإحصائي للاستبيان.

جدول رقم (٣) الصدق والثبات الإحصائي للاستبيان

الاختبار	معامل الثبات	معامل الصدق
Guttmann Split half	٠.٦٨	٠.٧٢
Cronbach, Alpha	٠.٦٦	٠.٧٥

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢٢م.

يتبين من الجدول رقم (٣) أن جميع قيم الصدق والثبات لأداة الدراسة (الاستبانه) تساوي أكثر من ٦٠%، ولما كانت معاملات الصدق والثبات تكون مقبولة إذا كانت

[٢٣] المرجع نفسه، ص ٤٩٢.

(ISSN: 2536 - 9555)

اكبر من ٦٠% وذلك باستخدام كل من معامل التجزئة النصفية Guttmann Split half ومعامل الفا– كرنباخ Cronbach, Alpha، مما يعني أن الاستبيان صادق ويمثل مجتمع الدراسة تمثيلاً دقيقاً.

رابعاً: عرض وتحليل بيانات الدراسة:

١. **البيانات الأساسية:** هي بيانات شخصية تبين خصائص عينة الدراسة والهدف منها هو التأكد من سلامة العينة وخلوها من التحيز، وفيما يلي بيان لتلك البيانات:

أ. **متغير الجنس:** يوضح ذلك الجدول رقم (٤) والشكل البياني رقم (١) كما يلي:

جدول رقم (٤) توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	٢٠	%٤٠
أنثى	٣٠	%٦٠
المجموع	٥٠	%١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢٢م.

الشكل البياني رقم (١) توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

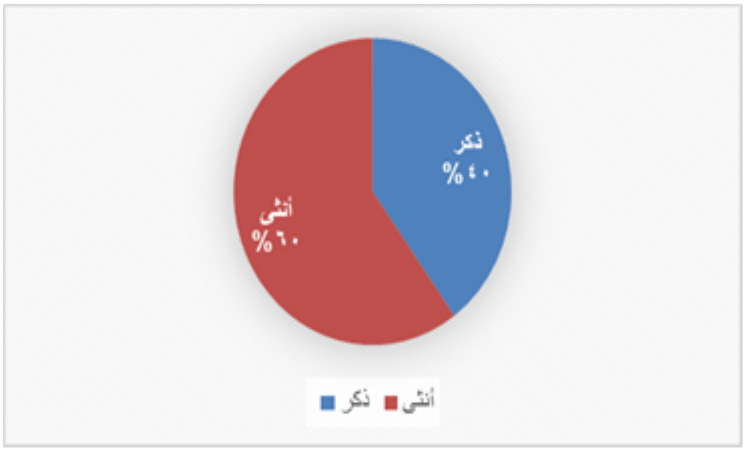

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel ٢٠٢٢م.

يتضح من الجدول رقم (٤) والشكل البياني رقم (١) أن توزيع العينة حسب متغير الجنس، اظهر أن أكثر أفراد العينة هم من فئة الإناث، عددهم (٣٠) بنسبة قدرها ٦٠% من العينة الكلية، بينما بلغ عدد افرد العينة من فئة الذكور (٢٠) بنسبة قدرها ٤٠% من

العينة الكلية، وهنا يمكن القول: إن العينة تمثل المجتمع تمثيلاً جيد، نظرا لتميز الأوساط الريفية بوجود فرص عمل للإناث أكثر من الذكور.

ب. متغير العمر: يوضح ذلك الجدول رقم (٥) والشكل البياني رقم (٢) كما يلي:

جدول رقم (٥) توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية

العمر	العدد	النسبة %
٢٥ – ٣٤ سنة	١٧	%٣٤
٣٥ – ٤٤ سنة	١٨	%٣٦
٤٥ – ٥٤ سنة	١٠	%٢٠
٥٥ سنة فأكثر	٥	%١٠
المجموع	٥٠	% ١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel٢٠٢٢م.

الشكل البياني رقم (٢) توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية

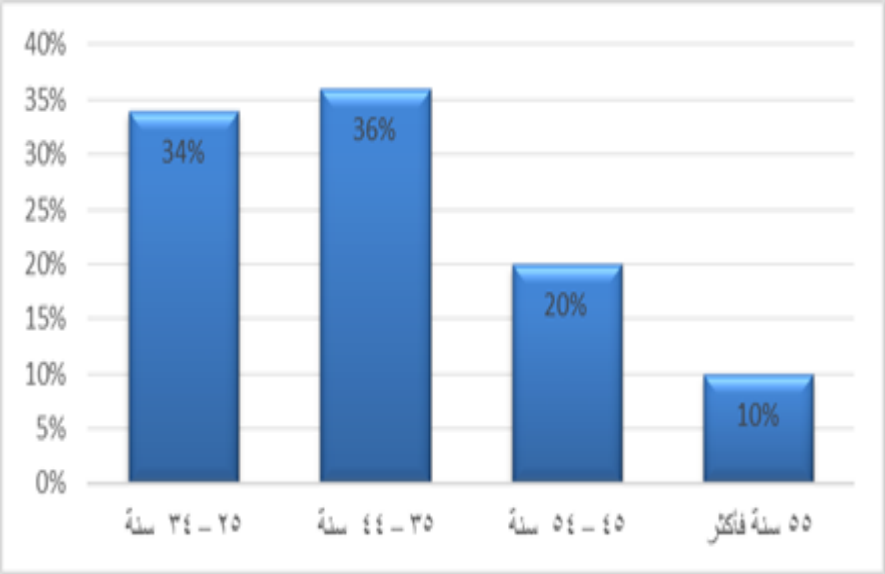

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel٢٠٢٢م.

يتضح من الجدول رقم (٥) والشكل البياني رقم (٢) أن توزيع العينة حسب متغير الفئة العمرية، قد اظهر أن أكثر أفراد العينة، هم من الفئة العمرية التي تقع ما بين ٢٥ حتى ٣٤ سنة حيث بلغ عددهم (١٧) مبحوث بنسبة قدرها ٣٤%، بينما بلغ عدد الفئة

(ISSN: 2536 - 9555)

العمرية من ٣٥ حتى ٤٤ سنة (١٨) مبحوث بنسبة قدرها ٣٦%، وبلغ عدد الفئة العمرية من ٤٥ حتى ٥٤ سنة (١٠) مبحوث بنسبة قدرها ٢٠%، بينما بلغ عدد الفئة العمرية من ٥٥ سنة فأكثر (٥) مبحوث بنسبة قدرها ١٠%، بناء على ذلك يمكن القول: إن العينة اشتملت على غالب الفئات العمرية، كما أن غالبيتهم من الذين تبلغ أعمارهم من ٣٥ حتى ٤٤ سنة، وهي فئة تتميز بأنها فئة شابة وفي ذات الوقت تتمتع بالخبرة والدراية، مما يجعل إجابتهم تتسم بالدقة وتعطي نتائج حقيقية.

جـ. متغير المؤهل العلمي: يوضح ذلك الجدول رقم (٦) والشكل البياني رقم (٣) كما يلي:

جدول رقم (٦) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة %
محو الأمية	١٠	%٢٠
ابتدائية	١٥	%٣٠
إعدادية	٢٠	%٤٠
دبلوم متوسط	٣	%٦
ليسانس ٣ سنوات	٢	%٤
المجموع	٥٠	% ١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel ٢٠٢٢م.

الشكل البياني رقم (٣) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

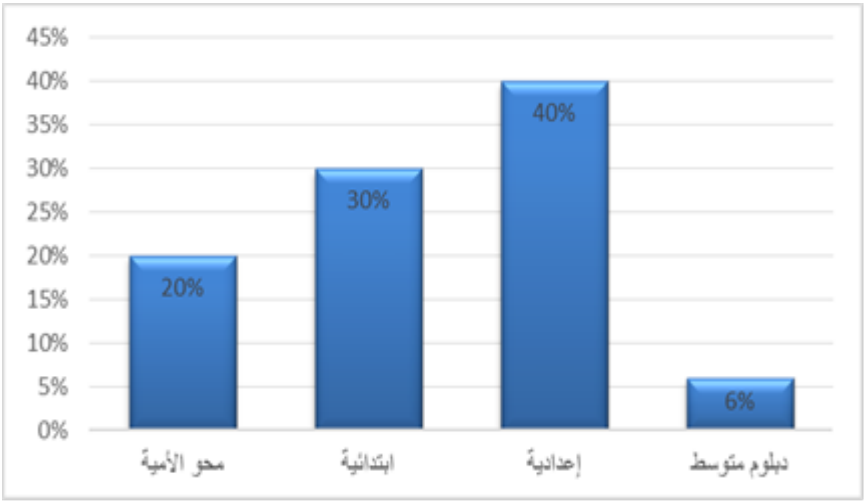

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel ٢٠٢٢م.

يتضح من الجدول رقم (٦) والشكل البياني رقم (٣) أن توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي، قد اظهر أن أكثر أفراد العينة هم من حملة درجة الإعدادية وعددهم (٢٠) مبحوث بنسبة ٤٠%، يليهم حملة درجة الابتدائية وعددهم (١٥) مبحوث بنسبة ٣٠%، ثم حملة شهادة محو الأمية وعددهم (١٠) مبحوث بنسبة ٢٠%، ثم حملة درجة الدبلوم المتوسط وعددهم (٣) مبحوث بنسبة ٦%، وأخيراً حملة درجة الليسانس ٣ سنوات وعددهم (٢) مبحوث بنسبة ٢% وهذا يدل على أن العينة قد اشتملت على مؤهلات علمية تتوافق مع التعليم في الأوساط الريفية، مما يساعد على تقديم إجابات دقيقة وقيمة، وتعطي نتائج حقيقية.

د. متغير سنوات الخبرة: يوضح ذلك الجدول رقم (٧) والشكل البياني رقم (٤) كما يلي:

جدول رقم (٧) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
من ١ إلى ٥	١٥	%٣٠
من ٦ إلى ١٠	٢٥	%٥٠
من ١١ إلى ١٥	٦	%١٢
من ١٦ إلى ٢٠	٤	%٨
المجموع	٥٠	% ١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel ٢٠٢٢م.

الشكل البياني رقم (٤) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

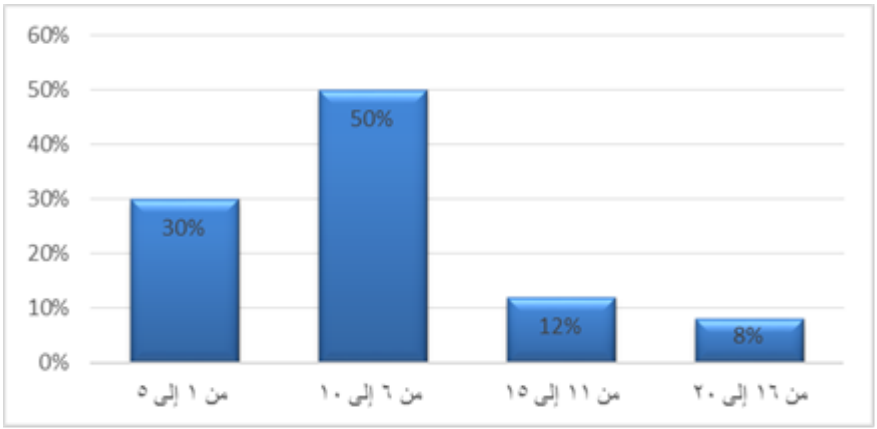

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel ٢٠٢١م.

(ISSN: 2536 - 9555)

يتضح من الجدول رقم (٧) والشكل البياني رقم (٤) أن أفراد العينة يتوزعون حسب سنوات الخبرة بصورة مقبولة، وإن الذين يملكون خبرة من ٦ إلى ١٠ سنوات هم الأكثرية وعددهم (٢٥) مبحوث بنسبة ٥٠%، يليهم الذين يملكون خبرة من ١ إلى ٥ سنوات وعددهم (١٥) مبحوث بنسبة ٣٠%، يليهم أصحاب الخبرة من ١١ إلى ١٥ سنة وعددهم (١٦) مبحوث بنسبة ١٢%، وأخيراً الذين يملكون خبرة من ١٦ إلى ٢٠ سنة وعددهم (٤) مبحوث بنسبة ٨% وهذا يدل على تنوع خبرات أفراد العينة، وبما أن عدد (٢٥) من أفراد العينة تتراوح خبرتهم ما بين ٦ إلى ١٠ سنة؛ هذا يعني أن نصف عدد أفراد العينة يملكون خبرة تساعد على تقديم إجابات دقيقة وتعطي نتائج حقيقية.

٢. وصف متغيرات الدراسة:

أ. **الفرضية الأولى:** إن المشاريع الزراعية في إقليم البطحاء، تعاني من نقص في الدعم المالي.

جدول رقم (٨) إجابات أفراد العينة على عبارات الفرضية الأولى

العبارة	أوافق		محايد		لا أوافق	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
ضعف رأس مال المشاريع الزراعية في الإقليم يؤثر سلباً في نجاحها	٤٠	%٨٠	٤	%٨	٦	%١٢
تعاني المشاريع الزراعية في الإقليم من عدم وجود بنوك زراعية	٤٢	%٨٤	٢	%٤	٦	%١٢
عدم كفاية الخدمات المالية الريفية في الإقليم يحد من قدرة نجاح المشاريع الزراعية	٤٠	%٨٠	٢	%٤	٨	%١٦
قلة التمويل تعد من المعوقات التي تواجه المشاريع الزراعية في الإقليم	٤٠	%٨٠	٤	%٨	٦	%١٢

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel٢٠٢٢م.

يتبين من الجدول رقم (٨) ما يلي:

- إن ٨٠% من أفراد العينة يوافقون على العبارة الأولى، مقابل ٨% محايدون، و١٢% لا يوافقون، مما يدل على أن هذه العبارة مقبولة.
- إن ٨٤% من أفراد العينة يوافقون على العبارة الثانية، مقابل ٤% محايدون، و١٢% لا يوافقون، مما يدل على أن هذه العبارة مقبولة.
- إن ٨٠% من أفراد العينة يوافقون على العبارة الثالثة، مقابل ٤% محايدون، و١٦% لا يوافقون، مما يدل على أن هذه العبارة مقبولة.
- إن ٨٠% من أفراد العينة يوافقون على العبارة الرابعة، مقابل ٨% محايدون، و١٢% لا يوافقون، مما يدل على أن هذه العبارة مقبولة.

ب. الفرضية الثانية: إن الدعم المالي للمشاريع الزراعية يساهم في تنمية إقليم البطحاء.

جدول رقم (٩) إجابات أفراد العينة على عبارات الفرضية الثانية

العبارة	أوافق		محايد		لا أوافق	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
المشاريع الزراعية تساهم في تنمية الإقليم	٤٤	٨٨%	٤	٨%	٢	٤%
التمويل المالي ساهم في نجاح المشاريع الزراعية بالإقليم	٣٨	٧٦%	٨	١٦%	٤	٨%
تمويل مشروعك الزراعي قد ساهم في تحسين وضعك المالي	٤٠	٨٠%	٥	١٠%	٥	١٠%
التمويل المالي ساهم في زيادة رأس مال مشروعك الزراعي	٤٠	٨٠%	٥	١٠%	٥	١٠%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel٢٠٢٢م.

يتبين من الجدول رقم (٩) ما يلي:

- إن ٨٨% من أفراد العينة يوافقون على العبارة الأولى، مقابل ٨% محايدون، و٤% لا يوافقون، مما يدل على أن هذه العبارة مقبولة.
- إن ٧٦% من أفراد العينة يوافقون على العبارة الثانية، مقابل ١٦% محايدون، و٨% لا يوافقون، مما يدل على أن هذه العبارة مقبولة.
- إن ٨٠% من أفراد العينة يوافقون على العبارة الثالثة، مقابل ١٠% محايدون، و١٠% لا يوافقون، مما يدل على أن هذه العبارة مقبولة.

(ISSN: 2536 - 9555)

- أن ٨٠% من أفراد العينة يوافقون على العبارة الرابعة، مقابل ١٠% محايدون، و١٠% لا يوافقون، مما يدل على أن هذه العبارة مقبولة.

جـ. الفرضية الثالثة: للإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، دور ايجابي في نجاح المشاريع الزراعية بإقليم البطحاء.

جدول رقم (١٠)

إجابات أفراد العينة على عبارات الفرضية الثالثة

العبارة	أوافق		محايد		لا أوافق	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
تقوم الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات بدعم المشاريع الزراعية التي لديها دراسة جدوى اقتصادية	٤٥	%٩٠	٣	%٦	٢	%٤
تقوم الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات بدعم المشاريع الزراعية عن طريق تقديم الدعم المالي المناسب لهم وفق الشروط والأحكام المعمول بها	٤٤	%٨٨	٤	%٨	٢	%٤
تقوم الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات بدعم المشاريع الزراعية التي تقوم بتطوير الحرف اليدوية والصناعات التقليدية	٤٤	%٨٨	٤	%٨	٢	%٤
تقوم الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات عن طريق المتابعة المستمرة وتقديم النصح والإرشاد	٤٥	%٩٠	٣	%٦	٢	%٤

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel٢٠٢٢م.

يتبين من الجدول رقم (١٠) ما يلي:

- إن ٩٠% من أفراد العينة يوافقون على العبارة الأولى، مقابل ٦% محايدون، و٤% لا يوافقون، مما يدل على أن هذه العبارة مقبولة.

- إن ٨٨% من أفراد العينة يوافقون على العبارة الثانية، مقابل ٨% محايدون، و٤% لا يوافقون، مما يدل على أن هذه العبارة مقبولة.
- إن ٨٨% من أفراد العينة يوافقون على العبارة الثالثة، مقابل ٨% محايدون، و٤% لا يوافقون، مما يدل على أن هذه العبارة مقبولة.
- إن ٩٠% من أفراد العينة يوافقون على العبارة الرابعة، مقابل ٦% محايدون، و٤% لا يوافقون، مما يدل على أن هذه العبارة مقبولة.

د. **الفرضية الرابعة:** تساهم الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، من خلال دعمها للمشاريع الزراعية، في تقليل معدلات البطالة في إقليم البطحاء.

جدول رقم (١١) إجابات أفراد العينة على عبارات الفرضية الرابعة

العبارة	أوافق		محايد		لا أوافق	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
ساهمت الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات من خلال دعم المشاريع الزراعية في توظيف الأيدي العاملة في إقليم البطحاء	٤٥	%٩٠	٣	%٦	٢	%٤
ساهمت الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات من خلال دعم المشاريع الزراعية في استقرار السكان بإقليم البطحاء	٤٠	%٨٠	٧	%١٤	٣	%٦
ساهمت الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات من خلال دعم المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة للمالكين وللعاملين بهذه المشروعات	٤٠	%٨٠	٨	%١٦	٢	%٤
ساهمت الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات من خلال دعم المشاريع الزراعية في زيادة فرص عمل المرأة	٤٦	%٩٢	٢	%٤	٢	%٤

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel٢٠٢٢م.

(ISSN: 2536 - 9555)

يتبين من الجدول رقم (١١) ما يلي:

- إن ٩٠% من أفراد العينة يوافقون على العبارة الأولى، مقابل ٦% محايدون، و٤% لا يوافقون، مما يدل على أن هذه العبارة مقبولة.
- إن ٨٠% من أفراد العينة يوافقون على العبارة الثانية، مقابل ١٤% محايدون، و٦% لا يوافقون، مما يدل على أن هذه العبارة مقبولة.
- إن ٨٠% من أفراد العينة يوافقون على العبارة الثالثة، مقابل ١٦% محايدون، و٤% لا يوافقون، مما يدل على أن هذه العبارة مقبولة.
- إن ٩٢% من أفراد العينة يوافقون على العبارة الرابعة، مقابل ٤% محايدون، و٤% لا يوافقون، مما يدل على أن هذه العبارة مقبولة.

٣. تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة:

أ. قيمة الوسيط: تعد قيمة الوسيط احد معايير الحكم على نتائج التحليل والتحقق من صحة فرضيات الدراسة في حالة استخدام الدراسة مقياس (ريكارد) الثلاثي في تصميم الأسئلة، كما ورد في هذه الدراسة، وفيه يتم إعطاء كل إجابة وزن محدد يعبر عن رقم الإجابة، حيث تم تحديد الوزن (١) ليعبر عن الإجابة "موافق" والوزن (٢) ليعبر عن الإجابة "محايد" والوزن (٣) ليعبر عن الإجابة (٣) "لا أوافق".

الفرضية الأولى: إن المشاريع الزراعية في إقليم البطحاء تعاني من نقص في الدعم المالي.

جدول رقم (١٢) قيمة الوسيط لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	الوسط المرجح	المعنوية	الاتجاه
ضعف رأس مال المشاريع الزراعية في الإقليم يؤثر سلباً في نجاحها	١	٠.٠٠٠	أوافق
تعاني المشاريع الزراعية في الإقليم من عدم وجود بنوك زراعية	١	٠.٠٠٠	أوافق
عدم كفاية الخدمات المالية الريفية في الإقليم يحد من قدرة نجاح المشاريع الزراعية	١	٠.٠٠٠	أوافق
قلة التمويل تعد من المعوقات التي تواجه المشاريع الزراعية في الإقليم	١	٠.٠٠٠	أوافق
الفرضية الأولى			أوافق

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel٢٠٢٢م.

يتبين من الجدول رقم (١٢) ما يلي:

- بلغت قيمة الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الأولى (١)، وجميع هذه القيم كانت اقل من المتوسط الاختباري (Test value=3) عند مستوى دلالة SIG=0.05، مما يعني أن أفراد العينة موافقون على عبارات الفرضية الأولى، الشيء الذي يدل على أن عبارات الفرضية الأولى تم أثباتها.
- وجد أن متوسط قيم مستوى الدلالة SIG لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الأولى يساوي (0.00)، وهي اقل من مستوى الخطأ (0.05)، مما يعني أن المبحوثين موافقون على جميع عبارات الفرضية الأولى.
- نخلص مما سبق إلى أن جميع عبارات الفرضية الأولى تم قبولها، مما يعني إثبات صحة عبارتها.

الفرضية الثانية: إن الدعم المالي للمشاريع الزراعية يساهم في تنمية إقليم البطحاء.

جدول رقم (١٣) قيمة الوسيط لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	الوسط المرجح	المعنوية	الاتجاه
المشاريع الزراعية تساهم في تنمية الإقليم	١	٠.٠٠٠	أوافق
التمويل المالي ساهم في نجاح المشاريع الزراعية بالإقليم	١	٠.٠٠٠	أوافق
تمويل مشروعك الزراعي قد ساهم في تحسين وضعك المالي	١	٠.٠٠٠	أوافق
التمويل المالي ساهم في زيادة رأس مال مشروعك الزراعي	١	٠.٠٠٠	أوافق
الفرضية الثانية			أوافق

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel٢٠٢٢م.

يتبين من الجدول رقم (١٣) ما يلي:

- بلغت قيمة الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الثانية (١)، وجميع هذه القيم كانت اقل من المتوسط الاختباري (Test value=3) عند مستوى دلالة SIG=0.05، مما يعني أن أفراد العينة موافقون على عبارات الفرضية الثانية، الشيء الذي يدل على أن عبارات الفرضية الثانية تم أثباتها.
- وجد أن متوسط قيم مستوى الدلالة SIG لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الثانية يساوي (0.00)، وهي اقل من مستوى الخطأ (0.05)، مما يعني أن المبحوثين موافقون على جميع عبارات الفرضية الثانية.

(ISSN: 2536 - 9555)

- نخلص مما سبق إلى أن جميع عبارات الفرضية الثانية تم قبولها، مما يعني إثبات صحة عبارتها.

الفرضية الثالثة: للإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، دور ايجابي في نجاح المشاريع الزراعية بإقليم البطحاء.

جدول رقم (١٤) قيمة الوسيط لعبارات الفرضية الثالثة

العبارة	الوسط المرجح	المعنوية	الاتجاه
تقوم الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات بدعم المشاريع الزراعية التي لديها دراسة جدوى اقتصادية	١	٠.٠٠٠	أوافق
تقوم الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات بدعم المشاريع الزراعية عن طريق تقديم الدعم المالي المناسب لهم وفق الشروط والأحكام المعمول بها	١	٠.٠٠٠	أوافق
تقوم الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات بدعم المشاريع الزراعية التي تقوم بتطوير الحرف اليدوية والصناعات التقليدية	١	٠.٠٠٠	أوافق
تقوم الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات عن طريق المتابعة المستمرة وتقديم النصح والإرشاد	١	٠.٠٠٠	أوافق
الفرضية الثالثة			أوافق

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel٢٠٢٢م.

يتبين من الجدول رقم (١٤) ما يلي:

- بلغت قيمة الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الثالثة (١)، وجميع هذه القيم كانت اقل من المتوسط الاختباري (Test value=3) عند مستوى دلالة SIG=0.05، مما يعني أن أفراد العينة موافقون على عبارات الفرضية الثالثة، الشيء الذي يدل على أن عبارات الفرضية الثالثة تم أثباتها.
- وجد أن متوسط قيم مستوى الدلالة SIG لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الثالثة يساوي (0.00)، وهي اقل من مستوى الخطأ (0.05)، مما يعني أن المبحوثين موافقون على جميع عبارات الفرضية الثالثة.
- نخلص مما سبق إلى أن جميع عبارات الفرضية الثالثة تم قبولها، مما يعني إثبات صحة عبارتها.

الفرضية الرابعة: تساهم الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، من خلال دعمها للمشاريع الزراعية، في تقليل معدلات البطالة في إقليم البطحاء.

جدول رقم (١٥) قيمة الوسيط لعبارات الفرضية الرابعة

العبارة	الوسط المرجح	المعنوية	الاتجاه
ساهمت الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات من خلال دعم المشاريع الزراعية في توظيف الأيدي العاملة في إقليم البطحاء	١	٠.٠٠٠	أوافق
ساهمت الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات من خلال دعم المشاريع الزراعية في استقرار السكان بإقليم البطحاء	١	٠.٠٠٠	أوافق
ساهمت الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات من خلال دعم المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة للمالكين وللعاملين بهذه المشروعات	١	٠.٠٠٠	أوافق
ساهمت الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات من خلال دعم المشاريع الزراعية في زيادة فرص عمل المرأة	١	٠.٠٠٠	أوافق
الفرضية الرابعة			أوافق

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، برنامج Excel٢٠٢٢م.

يتبين من الجدول رقم (١٥) ما يلي:

- بلغت قيمة الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الرابعة (١)، وجميع هذه القيم كانت اقل من المتوسط الاختباري (Test value=3) عند مستوى دلالة SIG=0.05، مما يعني أن أفراد العينة موافقون على عبارات الفرضية الرابعة، الشيء الذي يدل على أن عبارات الفرضية الرابعة تم أثباتها.
- وجد أن متوسط قيم مستوى الدلالة SIG لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الرابعة يساوي (0.00)، وهي اقل من مستوى الخطأ (0.05)، مما يعني أن المبحوثين موافقون على جميع عبارات الفرضية الرابعة.
- نخلص مما سبق إلى أن جميع عبارات الفرضية الرابعة تم قبولها، مما يعني إثبات صحة عبارتها.

(ISSN: 2536 - 9555)

الخاتمة

قامت الدراسة على أربعة فرضيات، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

١. بينت الدراسة أهمية إقليم البطحاء الإستراتيجية، جغرافياً من ناحية (يقع في وسط تشاد، وتحيط به ٧ أقاليم يشكل بينها حلقة وصل)، وسياسياً واقتصادياً من ناحية أخرى، لأنه الإقليم الأكبر من حيث توطن السكان بعد مدينة أنجمينا العاصمة، ومن حيث حجم الثروة الحيوانية، ومن حيث وفرة مساحة المراعي والأراضي الخصبة.

٢. أوضحت الدراسة أن هناك دواعي للاهتمام بالمشاريع الزراعية، اقتصادية واجتماعية، كما يلي:

أ. **الدواعي الاقتصادية:**

- تخفيض حدة البطالة.
- توفير النقد الأجنبي.
- توفير الأمن الغذائي.
- تنمية القطاع الصناعي.

ب. **الدواعي الاجتماعية:**

- ارتفاع نسبة المشاركة الشعبية في الاقتصاد الوطني.
- تحقيق التوظيف الأمثل للموارد البشرية.
- تحقيقي الاستقرار الاجتماعي.
- تحقيق التوازن بين الريف والمدن.

٣. إن الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، تقدم نوعين من التمويل: تمويل مباشر لا يزيد عن ١٠٠ ألف فرنك سيفا بفائدة ١٠% سنوياً، وتمويل غير مباشر (عبر مؤسسات التمويل الأصغر) **الأول:** بالاتفاق مع وزارة المالية والميزانية، يصل إلى واحد مليون فرنك سيفا بفائدة ١٠% سنوياً، **والثاني:** مقدم من رأس مال مؤسسات التمويل الأصغر محدد ما بين ٢٥ ألف فرنك سيفا إلى ٥ مليون فرنك سيفا بفائدة ٢٤% سنوياً.

٤. توصلت الدراسة إلى أن المشاريع الزراعية، التي تم تمويلها من قبل الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، في إقليم البطحاء خلال فترة الدراسة، بلغ عددها (١٩٦) مشروع زراعي يمثل ٧% من مجموع المشاريع الزراعية التي تم تمويلها في كافة الأقاليم التشادية البالغ عددها (٢٨٠٠) مشروع زراعي، كما بلغت قيمة تمويل المشاريع الزراعية خلال فترة الدراسة، مبلغ قدره (٣٨٠) مليون فرنك سيفا، بنسبة ٧.٦% من إجمالي مبالغ التمويل الكلية البالغة (٥٠٠٠) مليون فرنك سيفا، كذلك تم توفير عدد (٨١٠) فرصة عمل مباشرة بنسبة ٥.٤% من العدد الكلي الذي وفره التمويل في كافة الأقاليم التشادية البالغ (١٥٠٠٠) فرصة عمل مباشرة.

٥. بينت الدراسة، أن أغلب المشاريع الزراعية التي تم تمويلها في إقليم البطحاء، كانت جلها عبارة عن مشاريع تجارية، وإنها عبارة عن مشاريع صغيرة أو متناهية الصغر، وأن ملكيتها تعود إلى أكثر من فرد، وإلى أن التمويل هدف إلى تخفيض حدة الفقر أو رفع مستوى المعيشة، كما أن أغلبها سدد القرض وفقاً لشروط التعاقد المتفق عليها.

٦. بينت الدراسة، أن غالب المشاريع الزراعية التي تم تمويلها في إقليم البطحاء، تقع في الأوساط الحضرية من الإقليم وليس الأوساط الريفية الأكثر احتياجاً (استحوذت محافظة أم حجر على النصيب الأكبر من التمويل، وهي منطقة حضرية)، وأن جل التمويل استهدف ترقية المرأة الريفية اقتصادياً، في حين تم التمويل في الأوساط الحضرية.

٧. أنه لم يتم تمويل أي مشروع صناعي أو إنتاجي (كزراعة الحبوب، أو تربية الدواجن، أو تربية أو رعي الماشية التي تميز بها الإقليم) وهو ما شجع على سيادة النمط الاستهلاكي، في حين أن المطلوب تشجيع النمط الإنتاجي.

٨. خلصت الدراسة إلى صحة فروض الاستبانه، من خلال إجابات المستفيدين على العبارات الواردة فيها، **والتي أكدت على الآتي:**

- إن المشاريع الزراعية في إقليم البطحاء تعاني من نقص في الدعم المالي.
- إن الدعم المالي للمشاريع الزراعية يساهم في تنمية إقليم البطحاء.
- للإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، دور ايجابي في نجاح المشاريع الزراعية بإقليم البطحاء.

(ISSN: 2536 - 9555)

- تساهم الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، من خلال دعمها للمشاريع الزراعية، في تقليل معدلات البطالة في إقليم البطحاء.

ثانياً: التوصيات:

١. يمكن للإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، بزل مزيد من الجهد التنظيمي والدعائي الداعم لتمويل المشاريع الزراعية في الأوساط الريفية داخل الإقليم، مع مراعاة خصوصية النشاط الاقتصادي الذي تتميز به كل منطقة، بالتعاون مع الإدارات المحلية.

٢. على الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، استهداف المشاريع الزراعية، ذات الملكية الفردية بالتمويل، لأنها الأكثر انتشاراً في الإقليم.

٣. على الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، دعم المرأة الريفية لترقيتها اقتصادياً، من خلال دعم المشاريع الزراعية التي تملكها المرأة في الأوساط الريفية بالإقليم، سواءً كانت هذه الملكية فردية أو جماعية، كون المشاريع الزراعية التي تم تمويلها أثناء فترة الدراسة كانت كلها في الأوساط الحضرية بالإقليم، في حين تتوطن المرأة أكثر في الأوساط الريفية.

٤. على الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، العمل على استهداف تمويل اكبر عدد من المشاريع الزراعية ذات الصبغة الصناعية أو الإنتاجية (كزراعة الحبوب، أو تربية الدواجن، أو تربية أو رعي الماشية التي تميز بها الإقليم) وهو ما يشجع على سيادة النمط الإنتاجي.

٥. يمكن للإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، إبرام مزيد من الاتفاقيات مع مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في تشاد، لاسيما المتواجدة في الأوساط الريفية، من أجل زيادة التمويل غير المباشر.

٦. يمكن للإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، تخفيض الفائدة التي تحصل عليها في التمويل المباشر من ١٠% إلى ٥% أو ٧% على أقل تقدير، والاكتفاء بنسبة ٠.٥% بدلاً من ١.٥% في التمويل الغير مباشر، وتقديم تسهيلات أكثر في السداد، تحفيزاً للمشاريع الزراعية ودعماً لها.

٧. يفضل أن تقوم مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في الأوساط الريفية، بخفض قيمة الفائدة من ٢٤% إلى ١٢% على أقل تقدير، دعماً للمشاريع الصغيرة في الأوساط الريفية، وتحفيزاً لها على الاستمرار وتحقيق النجاح.
٨. ضرورة قيام الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، ومؤسسات التمويل الأصغر العاملة معها، في الأوساط الريفية بإقليم البطحاء، بترقية أصحاب المشاريع الزراعية والعاملين فيها، وذلك من خلال إقامة دورات تدريبية وتأهيلية من أجل زيادة قدراتهم ومهارتهم على إدارة مشاريعهم بكفاءة وفاعلية.
٩. يستحسن أن تقوم الدولة بترقية الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، بحيث تصبح وزارة مستقلة، لها ميزانيتها الخاصة لتكون قادرة على تقديم مزيد من التمويل المباشر للمشروعات الصغيرة في الأوساط الريفية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ: التقارير:

١. الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، **التقرير السنوي لعام ٢٠١٦م**، أنجمينا، ٢٠١٧م.
٢. الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، **التقرير السنوي لعام ٢٠١٧م**، أنجمينا، ٢٠١٨م.
٣. الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، **التقرير السنوي لعام ٢٠١٨م**، أنجمينا، ٢٠١٩م.
٤. الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، **التقرير السنوي لعام ٢٠١٩م**، أنجمينا، ٢٠٢٠م.
٥. الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، **التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠م**، أنجمينا، ٢٠٢١م.
٦. الأمانة العامة للحكومة، الهيكل الإداري لوزارة المالية والميزانية، أنجمينا، ٢٠١٤م.
٧. المركز الوطني لدعم البحوث والتنمية، **التقرير السنوي لعام ٢٠٢١م**، أنجمينا، ٢٠٢٢م.

(ISSN: 2536 - 9555)

٨. معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، **التقرير السنوي لعام ٢٠٢١م**، أنجمينا، ٢٠٢٢م.
٩. وزارة التجارة، **التقرير السنوي لعام ٢٠٢١م**، أنجمينا، ٢٠٢٢م.
١٠. وزارة المالية والميزانية، **التقرير السنوي** ٢٠١٣/٢٠١٤م، أنجمينا، ٢٠١٤م.
١١. الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، **التقرير السنوي لعام ٢٠٢١م**، أنجمينا، ٢٠٢٢م.

ب: **الكتب**:

١. إبراهيم عبد الخالق، **تنمية المجتمع المحلي**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ٢٠١٨م.
٢. أوما سيبكاران، طرق البحث في الإدارة، مدخل لبناء المهارات، الرياض، دار المريخ، ٢٠٠٦م.
٣. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss، القاهرة، دار النهضة العربية، ط ٤، ٢٠٠٨.
٤. الوزارة المكلفة بتمويل المشاريع الصغيرة والمكافحة ضد الفقر، **الإستراتيجية الوطنية لتمويل المشاريع الصغيرة ٢٠٠٩/٢٠١٣م**، أنجمينا، يونيو ٢٠٠٩م.

ج: **بحوث ومقالات علمية**:

١. أمين إسماعيل بركة، النشاط الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية بإقليم البطحة– جمهورية تشاد، المنوفية، **مجلة بحوث كلية الآداب**، جامعة المنوفية، المجلد ٣٣، العدد رقم ٢يوليو ٢٠٢٢م.
٢. مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٧، **التقرير الرابع**، البند الرابع من جدول الأعمال، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٨م.

ثانياً: **المراجع الأجنبية**:

1. **Rapport sure développement humain de 2021**, du PNUD, N'Djamena, 2021.
2. **Documents du PNSA**, 2021, N'djamena2021.